قضايا المرأة يجب حلها من دون تأجيل

عماد مجيد محمد

عانت المرأة في بلدنا إجحافاً مركباً قانونياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعائلياً وغيره . وقد ترتب على ذلك إجحاف غير قابل للتصحيح من دون ثورة اجتماعية وسياسية وفكرية حقيقية . وإلاّ بقيت الأمور على حالها . ولن تغير الشعارات المرفوعة من حالة المرأة وسيستمر العسف بحقها .

أول ما يجب علينا القيام به ، هذا إذا كنا جادين حقاً ، وأعتقد أننا جادون فعلاً ، هو تغيير القوانين وخاصة تلك التي فيها إجحاف للمرأة . وتشريع قوانين جديدة تحفظ لها حقها ومساهمتها في الحياة الاقتصادية والسياسية . وتؤمن لها حماية اجتماعية مناسبة ، خاصة قوانين رادعة تحمي المرأة في العمل والشارع بل حتى في البيت (ومنها التهديد والشتائم والكلمات النابية والسخرية الفجة ..). أمّا عقوبة الخطف والاغتصاب والعنف فيجب أن تصل إلى العقوبة القصوى . وبكلمة واحدة المرأة بحاجة إلى ثورة قانونية . فهل هناك مشرعون ثوريون ؟! إذا كانوا موجودين فهذا أوان الثورة !

ولم تعد مقبولة تلك الحجج القديمة حول واقع المرأة .فكل هذا الواقع – وهو موجود فعلاً – ليس بسبب قصور ذاتي في المرأة بل بسبب المنع الذي يمارسه الرجل (والمقصود جنس الرجال) عليها في مجالات كثيرة . فإذا كانت لا تعلم علموها يا أخي كما تعلمتم ! ضعيفة : قووها ! مفلسة :أغنوها ! غير قادرة : طوروا قدراتها ! لا رغبة لديها بالمشاركة : استمعوا لرأيها كي تتطور هذه الرغبة !

المهمة الثانية إعلامية . فالمتخلفون موجودون في كل مكان يحيط بالمرأة . بداية من الساقطين وأولاد الشوارع ، الذين يسمعونها الكثير من البذاءة لأنهم لا يعرفون غير هذه الكلمات ولم يردعهم القانون ورجال الدولة وشخصيات المجتمع المحترمة من أدباء وشعراء وفنانين وسياسيين ، ومروراً بالمتزمتين من رجال الدين

ونهاية بالرجال (المحترمين) الذين يؤمنون بـ" تحرير" المرأة . المرأة بحاجة إلى تضييق الخناق على الإعلام المعادي للمرأة (الذي يحط من قيمتها وإمكاناتها ويقلص الفرص المتاحة أمامها ويشجع على العنف ضدها ، بما فيها المسرحيات والتمثيليات والشعر والأدب غير المؤدب والوقح ..) .. المرأة بحاجة إلى فتح قناة تلفزيونية تعنى بشؤون المرأة وتطرح مشاكلها من وجهة نظر تحررية . والقضية ليست قضية الحجاب فهذه مسألة لا قيمة لها وقد تؤدي إلى خوض حرب طاحنة من أجل قضية صغيرة ستحل من تلقاء نفسها عند حل المشاكل الحقيقية المستعصية . تحرير المرأة من مصيبة المطبخ أو في الأقل تخفيف هذه الأعباء بتوفير أجهزة منزلية تقلل وقت عملها في تدبير شؤون المنزل والأطفال . وهذه ليست مسألة بيع أجهزة استهلاكية بل هي قضية اقتصادية تخص الدولة ، والمجتمع بالتالي . فهي تحرر للدولة والمجتمع وقت عمل إضافي كبير . نحن أحوج ما نكون إليه في مرحلة البناء .

لقد حول بعض الرجال المرأة إلى فنانة في مسألة الاستجداء . وإلى ذليلة أمام مالك خزينة البيت . وهذا يعدّها نفسياً وفكرياً لتتحول إلى متسولة في الشوارع في حالة وفاة المغفور له طويل العمر الزوج المحروس أدام الله ظلّه ، أو ما شابه من صروف الدهر . وليس ظاهرة مستغربة وجود كثيرات من النساء وهن يتسولن في الشوارع في مدننا العزيزة . هذه الظاهرة المريعة التي هي بلا شك نتاج الذل الاجتماعي وقرون من شظف العيش الذي تعانيه المرأة تحت سيادة مجتمع الرجال .

مسألة أخرى لها ضرورة حيوية ! وهي مسألة التعليم والوظيفة . يجب أن يسمح بشروط تفضيلية للأنثى في هاتين المسألتين . فقد عانت المرأة من قضية التهميش الفعلي وليس الدعائي في العمل . لقد كان لها أيام الدكتاتورية مجالات واسعة في العمل ولكن دعائياً وإعلامياً فقط . ولم يكن لها فعلياً ذلك النصيب الحقيقي . لقد أجبرت نسبة كبيرة من النساء ، بسبب التطلعات غير الأخلاقية التي مورست ضدها ، على الابتعاد عن الأضواء والانزواء . وكثير من النساء اكتفين بالتعليم المتوسط والثانوي . ويتطلب الأمر تنشيط مجالات المرأة التعليمية. وإعطاءها الأفضلية النسبية في مجال الوظيفة. أولاً لتخفيف الأعباء عن الرجل ، الذي يضطر أحياناً إلى القيام بأكثر من عمل واحد لإطعام عائلته ، وثانياً لإنصاف المرأة وزجها في العملية الإنتاجية لتطوير نشاط الرجل الإنتاجي انطلاقاً من مبدأ المنافسة ، وهذه المرة بين الرجال والنساء . وهناك مجالات يمكن أن تكون مصممة أساساً للنساء وليس الرجال مثل دور الحضانة ، والخياطة والكومبيوتر والطب النسائي .. والتعليم وخاصة الابتدائي والجامعي.. ويضاف لهذا، لا سمح الله، تفتيش النساء وسجن النساء الجانحات .. وعشرات المجالات الأخرى ..

المرأة الآن ، والسياسة تتحرر ، بحاجة إلى تحرر حقيقي في مختلف المجالات لكي تسهم في بناء هذا الوطن الذي يحتاج إلى جميع السواعد الشابة المخلصة . وما أروع امرأة ترتدي بدلة العمل، لتبدأ رحلة الاستقلال الاقتصادي ، وتدخل التاريخ حاملة بيديها باقة فواحة من زنابق الأمل وبسمات الرضا والاطمئنان ! وحولها هالة شمس تطير بها إلى المستقبل مع ضحكات أطفال صغار ! وفي جيبها بضعة دراهم كسبتها بعرق جبينها ، بعملها هي ، وليس بالتوسلات ...

في اطار اروع ممارسة برلمانية

مواطنو كربلاء: انتخاب طالباني انتصار للديمقراطية والهوية العراقية بالوان طيفها

كربلاء / المدى

لم يكن تغيير النظام غير حلقة أولى نحو بناء دولة الحرية والديمقراطية لكي يمارس الشعب الذي ضحى كثيرا مسؤولياته في بناء الوطن في أجواء أكثر تعبيرا عن وجوده وبعيدا عن أساليب القمع والاستبداد والشعور بالخوف من انه رقم لا يؤثر في الحياة السياسية ما دام القائد الضرورة هو الذي يسير البلاد في الاتجاهات التي يرغب بها ويحددها حسب ساعات قلقه أو انتشائه في لحظات القفز فوق الجنون..وعلى الرغم من أن العملية السياسية قد شابها بعض البطء والصراعات لوجود اختلافات بين هذا الطرف أو ذاك إلا إنها أي العملية السياسية قد أنجزت وأصبح الطريق لبناء دولة الدستور معبدا بانتظار من يقود عربات البناء نحو آفاق التقدم والرفاه لهذا الشعب الذي عانى الويلات والحروب والكوارث السياسية..

ولان أولى المحطات كانت انتخاب رئاسة المجلس الوطني ولجانه فان المحطة الثانية أصبحت نقطة جديدة من نقاط التغيير التي صاحبت زمن ما بعد السقوط..هذه المحطة هي انتخاب رئيس لجمهورية العراق ليكون عنوانا آخر من عناوين الوطن الجديد..فهل كان انتخاب شخصية كردية نقطة مضيئة ستنير الطريق لوحدة وطنية حاول النظام السابق أن يبعثر أوراقها ؟ هل انتخاب جلال الطالباني هو الحلقة الأولى نحو الطريق الصحيح؟ هل انتخاب هذا المناضل الكردي جاء في وقته المناسب وفي المرحلة المناسبة ؟ هل انتخابه هو السبيل الوحيد لحل مشكلات ظلت عالقة ولدت من رحم التغيير بسبب تطلعات وآمال مشروعة لهذا الطرف أو ذاك ؟

المدى استطلعت آراء الشارع الكربلائي وطرحت هذه الأسئلة على عدد من المواطنين الذين اجمعوا على أن منصب رئيس الجمهورية لا يخضع لحسابات القومية أو الطائفية أو المذهبية بل يخضع لقياسات المواطنة الصادقة وما سيقدمه من عمل يؤدي بالنتيجة إلى تفريغ محتوى الطغاة من ذاكرة الشعب والى العمل على أن يكون الرئيس خاضعا لمبدأ أن يكون في خدمة الشعب وليس سلطة آمرة ناهية وما على الآخرين إلا تنفيذ المآرب .

التغيير الجديد والشخصية المناسبة

المواطن احمد جياد موظف ..قال..ليس هناك أروع من أن نقول إن ما يحدث في العراق يعبر عن مرحلة ديمقراطية بحتة لا تحتاج إلى كثير عناء لكي نبرهن عليها..فمثلما كنا طامحين للتخلص من حقبة دكتاتورية والدخول إلى حقبة مثالية من العلاقة بين الشعب والقيادة فان ما حدث قد أثلج صدورنا ليس بانتخاب شخصية كردية مثل جلال الطالباني بل لان الزمن الجديد يعني التغيير ويعني إن الشخصية المناسبة ستكون هي صاحبة فرض الواقع من خلال عملية التلاقح بين الكفاءة والوطنية..ولهذا أرى إن الزمن الجديد لم يعد مقتصرا على أن يكون الحاكم أو الرئيس من هذه الطائفة أو تلك بل مقتصر على ما سيؤديه من خدمات إلى العراقيين جميعا.. وأضاف جياد..اعتقد إن جلال الطلباني شخصية مرموقة ولن أفكر إن الرئيس كردي أم عربي بل أفكر انه عراقي ومن حقه أن يتبوأ هذا المنصب لكي نصل إلى مرحلة تقول إن الإنسان بعمله وأخلاقه وليس بانتمائه لهذا الطرف أو ذاك.. وأكد جياد..اعتقد إن انتخاب هذه الشخصية الكردية هو الحلقة الأولى على الطريق الصحيح وما سيليه من خطوات ستكون حتما في مصلحة الشعب وما علينا إلا أن نتحرر من نظرة ذابت في طيات الجهل المعتق من إن الإنسان هو من يقدم خدماته إلى المجموع وليس من يكون منتميا إلى إحدى قنوات الاتصال..لان هذه القناة حتما ستكون نتائجها تجري إلى مصبها عندها ستحتكر القناة ريع ما ستربحه حين تريد السفن الأخرى المرور لعبور مرحلة ما وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى العودة مرة أخرى إلى زمن الدكتاتورية الذي نصنعه نحن لأنه مخلوق من هذه الانتماءات الخاصة.

الفوز للجميع والنقطة المضيئة

المواطن مهدي المسعودي متقاعد قال.. لم أكن أتوقع في يوم ما أن يكون رئيس الجمهورية شخصية كردية..فطوال عمري الطويل هذا لم يلوح في ذاكرتي أو مخيلتي أو إدراكي إن شخصية مثل جلال الطلباني أو أية شخصية أخرى ستكون هي أعلى سلطة في العراق في يوم من الأيام..وأضاف المسعودي..ليس هذا متأتياً من إنني لا أريد أن أكون من المؤيدين بل إن السياسة الملعونة هي التي جعلت مثل هذا الرأي ثابتا حتى جاءت مرحلة التغيير لتغيره..اعتقد إنني لن اشعر بالغبن حين يكون رئيس الجمهورية شخصية كردية بل على العكس تماما سيجعلني اشعر إنني بوصفي مواطناً عراقياً وعربياً ليس لدي أية ضغينة أو رأي مضاد تجاه أي مواطن عراقي من قومية أخرى وأيضا سيجعل من الآخر أن يفكر ذات التفكير من العرب وهم الأغلبية المطلقة في العراق لا يحملون مثل هذه الفلسفة الشاذة بل هي السياسة التي تعبر في بعض خاناتها عن مصلحة ضيقة تتجه نحو عدم الاعتراف بما هو موجود من غير العرب..وأكد المسعودي..إذن أنا الذي فاز حين تم انتخاب جلال الطالباني ويكفي إنني احبه لما يحمله من قيم نضالية ومن روح مرحة ولسان تدرب على العربية حتى أتقنها نطقا وكتابة مثلما يكفي انه رجل مناضل حمل قضيته الكردية من خلال منظار عراقي وهذا ما سيؤدي به إلى عدم الإخلال بتوازنات المرحلة لأنه تجرع كأس التهميش وهذا ما سيريحنا بكل تأكيد لذلك اعتبر انتخابه نقطة مضيئة ستنير طريق الوحدة الوطنية التي حاول النظام البائد أن يجعلها وفق درجات معينة وخبيثة مخالفا بذلك إرادة الله التي خلقت البشرية بدرجة متساوية وما الفرق بينهما إلا العمل بالإحسان والخير لصالح الجميع.

الوقت المناسب والدرس السياسي

ورأت المواطنة أم إحسان وهي موظفة ..إن انتخاب شخصية كردية جاء في وقته المناسب لكي نقول لكل من يريد أن يشيع ثقافة التفرقة بين مكونات الشعب العراقي إننا ماضون نحو الوحدة العراقية.. وأكدت أم إحسان..إن الوقت المناسب هو إننا عبرنا مرحلة النظام السابق لنجد أنفسنا قد دخلنا في نفق الترتيب العمودي للمواطنة..وكذلك التقسيم الانتمائي للفرد على أساس المذهب أو الدين أو القومية..لذلك فان انتخاب جلال الطلباني يعني إن درس الماضي كان مفيدا وعلينا أن ننجح في امتحان الدرس الحالي ألا وهو مواجهة الإرهاب والإرهابيين ومقارعة الفتنة والمفتنين ومحاربة الفساد والمفسدين وما مجيء جلال الطلباني إلا في الوقت المناسب ما دام يحمل عراقيته على كتفيه ويتقدم بها إلى الأمام واعتقد انه سيكون صادقا كما تحدث بذلك في كلمته وكأنه عربي المولد كردي الانتماء فهو لم يقل الدول العربية بل قال الأشقاء العرب فكيف يقول عنا نحن العراقيين الذين تقاسمنا معه ضيم النظام المباد وتهميش دورنا مثلما همشوا أو حاولوا طمس الهوية الكردية فالكفة متعادلة ولا تحتاج إلى كثير من التمعن لكي نثبت إن الوقت هو المناسب حين تم انتخابه لهذا المنصب.وهذا دليل على انتصار الديمقراطية وانتصار الهوية العراقية .

عراقيو الانتماء والتربة الطيبة

أما زميلتها رحاب فقالت..إن انتخاب جلال الطلباني يعد حلا لجميع مشكلات العراق التي وجدت ملامحها بعد سقوط النظام المباد.. وأضافت..إن الرجل يعد من الشخصيات المؤثرة في الوسط الكردي وصاحب تاريخ نضالي طويل ضد النظام المباد الذي أراد من خلاله أن يكون الكرد مواطنين من الدرجة الأولى في العراق..وبعد سقوط النظام انتشرت شائعة كبيرة من إن الأكراد يريدون الانفصال عن الوطن الأم وتكوين دولة كردستان..مما أدى إلى أن تكون هناك حالة من الاحتقان في الآراء بين من يريد كبح جماح هذا التوجه والمنطلق أساسا من رؤية العراق موحدا و بين من يريد أن يستغل هذه الإشاعة للوصول إلى حالة من عدم المصداقية في طرح إخوة الأكراد..لذلك جاء انتخابه أفراغا لمثل هذه الشائعات عن محتواها المدسوس بالسم ليعلن عن إن الطلباني سيسعى إلى أن يكون العراق موحدا ضمن اتحاد يعطي الحقوق للجميع مثلما يأخذ الواجبات..وأشارت إلى إن انتخاب شخصية كردية لا يعني غير شيء واحد هو إننا عراقيون لا فرق بين عربي وكردي إلا بالتقوى والانتماء الحقيقي لهذه التربة الطيبة وعلينا ألا ننسى إن الأكراد هم قومية وان انتماءهم إلى العراق وهذه ثقافة جديدة ستعيد ثقافة صلاح الدين الأيوبي إلى الوجود وتبعثها من ذاكرتها التاريخية إلى فعلها الواقعي.

الوجاهة والمصلحة المادية تقدمت على المصلحة العامة في تاسيس المنظمات غير الحكومية

اجماع على كثرة ما هو وهمي وضعف ما هو قائم في مؤسسات المجتمع المدني

ديالى: المدى

في ظل انتشار الثقافة الديمقراطية ومفاهيمها وقيمها تنمو مؤسسات المجتمع المدني وتمارس وظائفها لتحقيق نقلة نوعية في بنية المجتمع السياسية، ولا سيما أن هذه المؤسسات باتت جزءاً من الرأسمال الثقافي والسياسي للقوى الفاعلة في المجتمعات الحية، حتى صار هناك من ينعتها بأنها تمثل السلطة الخامسة. وفي عراق اليوم، مع تباشير النهضة الديمقراطية راحت مؤسسات المجتمع المدني تتشكل من قبل قوى وشرائح شتى لتساهم في البناء الاجتماعي والسياسي الجديد. ومثل أية تجربة وليدة تواجه هذه العملية معضلات وإخفاقات إلى جانب خطواتها الناجحة والإيجابية. وفي هذا الاستطلاع توجهنا إلى مجموعة من المواطنين، والعاملين والناشطين في مؤسسات المجتمع المدني في ديالى للتعرف على قراءتهم واقع وآفاق تطور مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة.

مؤسسات وهمية

هناك ممن استطلعنا آراءهم أشار إلى ما سببه وجود مؤسسات وهمية من إرباك وتشويه لصورة المجتمع المدني.. يقول حسين التميمي؛ (صحافي وكاتب وعضو اتحاد أدباء ديالى)؛ وجود الجمعيات الوهمية أساء إلى قضية المجتمع المدني ومؤسساته، وجعل كثيراً من الناس يتوجسون خيفة ويشككون بطبيعة هذه المؤسسات، ومن ثم يمتنعون من الدخول إليها. فهناك من هذه المؤسسات الوهمية من رفعت يافطات واستطاعت أن تحصل على دعم مادي لا تستحقه.

وفي هذا الاتجاه أيضاً يقول رعد حمدان (بائع صحف)؛ المهم أن تكون هذه الجمعيات حقيقية، وصادقة في إعلانها عن أهدافها وشعاراتها.. ولهذا أدعو إلى تكوين جهة تراقب عمل هذه المؤسسات.

في حين يرى كريم الدهلكي (متعهد توزيع الصحف في ديالى)؛ أن كثيراً من تلك المنظمات همها الأول هو الحصول على مكان لتحقيق وجاهة اجتماعية أو مصلحة مادية، أما المنظمات الحقيقية فمهمشة في أغلبها من قبل أجهزة الدولة وبعض الأحزاب.. إن المطلوب هو انخراط أصحاب الاختصاص والخبرة في مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية مثل علماء النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والعاملين في حقول الإعلام والثقافة، واقترح صعود ممثلين من هذه المنظمات إلى مجالس المحافظات بالتزكية وأن يجري ذلك في إطار فقرة يتضمنها قانون إدارة الدولة.

ويقول علي الصوفي (صحافي)؛ أن طغيان المصلحة الخاصة على نظرة شرائح واسعة من المجتمع متأت من معاناة المجتمع الطويلة وحاجتها إلى السكن ووسائل الرفاه الأخرى، مما انعكس على رؤية القائمين على تأسيس وإدارة مؤسسات المجتمع المدني.. والمطلوب هو أن تقوم هذه المؤسسات بدورها في عملية البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومع الازدهار والرفاه ستنتعش بالمقابل مؤسسات المجتمع المدني.

تجاهل المنظمات الحقيقية

ويشير الدكتور عماد مجيد (رئيس فرع جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان العراقية في ديالى)؛ إلى تدخل رجال المجتمع السياسي والإداريين في شؤون مؤسسات المجتمع المدني والذين أساءوا إلى عمل هذه المؤسسات، كما يقول، ويضيف؛ هناك منظمات حقيقية لها نشاطاتها وجماهيرها و(كوادرها)، ولكن يجري تجاهلها من قبل الجميع من إداريين وأحزاب سياسية وحكومة. ويتم تجاهل حتى المنظمات المركزية في بغداد، ولا تتلقى أي دعم، فإذا كانت عشرون مليارا قد ضاعت أفلا يستطيعون صرف مليوني دولار لدعم مؤسسات المجتمع المدني؟ فالمنظمات هذه تمثل مظهراً حضارياً، لها أعضاؤها بمقرات ونشرات، واتصال مع المنظمات العالمية، فكم يكون تأثير هؤلاء مع وجود إمكانات فعالة. وهي . أي هذه المؤسسات . بحاجة إلى مستلزمات مكتبية وموظفين برواتب وأجهزة كومبيوتر.. الخ. علماً أن هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دوراً في هزيمة الإرهاب أو في الأقل في تحجيمه. وأيضاً أريد أن أقول أن وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون لا تغطي بشكل كاف أنشطة المجتمع المدني، علماً أنها تعمل في خط مواز للدولة وليست ضدها.

ويتساءل صباح مسلم الأنباري (رئيس جمعية المصورين في ديالى) عن جدوى وجود وتنشيط هذه الجمعيات في الوقت الذي نرى فيه الناس مشغولة بأمور حياتية. معيشية وأمنية . تبعدهم عن التفكير بالدخول إلى هذه المنظمات ومتابعة نشاطاتها.. ويقول الأنباري (إننا بحاجة إلى إعادة الثقة لهذه المنظمات من قبل الجمهور وتأهيل الجمهور لاستقبال ما تبثه هذه المنظمات، فنشاطاتها لا يهتم بها سوى النخبة بينما يقتضي الأمر أن تتسع دائرة الاهتمام لتشمل شرائح المجتمع الأخرى. فعلى سبيل المثال أن أكبر نشاطات المركز العام لجمعية المصورين العراقيين في بغداد لا يحضرها إلاّ النخبة.. على القنوات الإعلامية والثقافية أن تشارك في تأهيل وتوعية المواطنين لتمارس دورها ضمن هذه المنظمات.

مفوضية على مأدبة

ويقول مهدي صالح العزاوي . رئيس جمعية النساء المعاقات في العراق، ومقرها ديالى . (إن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في محافظة ديالى، وهي غير حكومية، مشتتة وغير متضامنة فيما بينها، وغير مرتبطة بجهة رسمية يمكن أن نسميها المفوضية أو الجمعية العمومية للمجتمع المدني، فانتماءات بعضها لتجمعات في بغداد، والتشتيت يضيع حق هذه المنظمات في الحصول على دعم معنوي أو مساعدات إنسانية. وفي ديالى حصلت مفارقة من خلال تأسيس مفوضية وزعت استمارات في أيلول من العام الماضي وقالوا لنا سنعلمكم بموعد الانتخابات لكن حسم الأمر في جلسة خاصة بين أشخاص من ديالى وبغداد في مأدبة غداء، قاموا بتشكيل المفوضية. وقد تفاجأنا بهذا الموقف حيث علمنا أن هناك مفوضية لمؤسسات المجتمع المدني في ديالى تديرها مجموعة لا علاقة لها بالمنظمات، وهذا العمل يعد غير شرعي لذا اقترح أن تتأسس هيأة استشارية خاصة بمؤسسات المجتمع المدني في ديالى بشكل علني أمام أجهزة الإعلام وإدارة المحافظة لكي تكون الشرعية كاملة لها بقيادة حقيقية).

وأخيرا يقول الكاتب والصحافي نبيل وادي . عضو رابطة الإعلاميين الموحدة، ومقرها في بعقوبة: (في الواقع أن ما لمسته، في الأيام الأولى التي أعقبت سقوط النظام السابق، هو انتشار ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني، وغالبية من التقيتهم من المهتمين بهذا الشأن كان فهمهم أن شرعية هذه المؤسسات قائمة على كتابة لائحة داخلية وعقد انتخابي بوجود قاض، وموافقة من وزارة التخطيط ثم ستأتي المنحة من الدولة لهذه الجمعية أو الرابطة أو المنظمة، وحين لم يكن هناك دعم من الدولة وجدنا أن بعض هذه المنظمات سرعان ما انهار لعدم قدرتها على التحرك باتجاه الجهات المانحة وحصولها على الدعم. بالمقابل استطاعت بعض المنظمات الأخرى إدراك هذه المطب، وأنه تترتب عليها مسؤولية إقناع الجهات المانحة لدعمها على وفق شروط كثيرة. وأنا لم ألمس في البيئة التي أعيش فيها وجود مشاريع كثيرة ومؤثرة استطاعت أن تضع الإنسان أمام فرصة حقيقية. وأعتقد أن اكتفاء المنظمات بتوفير الأدوية أو البطانيات أو النفط أو حصة غذائية ليس بالمشروع الذي يمكن أن يكون أملاً للمواطن المجهد الذي يأمل ويحلم بحلول حقيقية يكون تأثيرها على الأمد الطويل تنجزها هذه المنظمات، مع اعتقادي أن بعض المنظمات لا علاقة لها بمثل هذه الموضوعات، إلاّ أنها لن تكون قادرة على تثبيت فاعليتها من دون الحصول على دعم لأعضائها.

افتتاح مركز لتطوير قدرات ومهارات المرأة العراقية في ديالى

ديالى / عمر الدليمي

بحضور شخصيات سياسية وثقافية واعلامية افتتح محافظ ديالى رعد رشيد الملا جواد الثلاثاء الماضية مركز المرأة العراقية في ديالى واشاد المحافظ بدور المرأة العراقية ومكانتها الكبيرة وتضحياتها الجسام وابدى استعداده لتقديم التسهيلات اللازمة لتطوير عمل المركز ودعمه.

وعن المركز ودوره في تفعيل الحركة النسوية في المحافظة قالت السيدة سجى قدوري مديرة المركز ان الفكرة انبثقت بعد مشاورات عديدة مع ناشطات في مجال حقوق المرأة ودورها وتم عقد مؤتمر تأسيسي حضرته اكثر من (١٥٠) امرأة تم خلاله انتخاب هيئة ادارية انبثقت عنها لجان عدة منها اللجنة القانونية والاعلامية والصحية ولجنة المتابعة ، واضافت ان مجلس المحافظة قدم منحة للمركز قدرها (١٥) الف دولار استثمرت في اعادة تأهيل بناية المركز كما منح المركز (١٥) الفاً اخرى من قبل جهات داعمة استثمرت في شراء مكائن خياطة وانشاء منظومة انترنيت فضلا عن تجهيز المركز بالاثاث اللائق .

وعن دور المركز في خدمة النساء في المحافظة قالت السيدة هيفاء عبد الامير نائبة رئيسة المركز انه تم استقطاب العديد من المحاميات وخصوصا في مجال الاحوال الشخصية للدفاع عن حقوق المراة في المحاكم ، واكدت ان سياسة المركز ابتعدت عن الولاءات السياسية والعرقية والطائفية بما يؤمن اكبر قدر من الاستقلالية له في ممارسة نشاطاته المختلفة التي راعينا ان تكون ذات طبيعة عملية .

وبشأن التمويل واساليب اعتماد التمويل الذاتي قالت مسؤولة اللجنة المالية السيدة مريم شعبان رجب ان المركز اعتمد حتى الان على المنح ولم يضع في اعتباره الربح بقدر الاهتمام برفع كفاءة المراة المهنية في المجالات المتوفرة حاليا مشيرة الى ان المركز يمكن ان يتفق مع الجمعيات والقطاع الخاص في تصريف البضاعة المنتجة في مرحلة لاحقة او انشاء معارض للمركز خصوصا في مجال الخياطة اخذين بنظر الاعتبار اننا سوف نوفر خيرة الكفاءات التدريبية بهذا الشأن.

وعن دور المركز في رعاية الاسرة خصوصا النساء والاطفال قالت مسؤولة اللجنة الاعلامية والصحية سيماء عدنان ان المركز سيقيم حملات موسعة لرعاية النساء الحوامل وتلقيح الاطفال بالتعاون مع قسم الرعاية الصحية في دائرة صحة ديالى مستعينين بخبرتهم في مجال اقامة الحملات والدورات الخاصة بهذه الحملات وان فاتني شيء فلا يفوتني ان اذكر ان المركز وضع في اعتباره الاهتمام بالمشكلات الصحية للمرحلين والمهجرين . وقال المهندس ايسر مزهر زيدان مسؤول قسم الحاسبة والانترنيت ان هذا القسم اعد لاقامة دورات لعضوات المركز فضلا عن النساء غير المنتميات اليه واشار الى ان المركز بحاجة الى حاسبات اضافية ولوحات زيتية وقواطع فصل ، هذا فضلا عن الحاجة الى تخصيصات مالية لتطوير البرامجيات علما ان الاشتراك الشهري للمركز ٢٥٠دولاراً بدل اشتراك المنظومة بالقمر الصناعي.